جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ / المرحلة : الثالثة

المادة : فلسفة التاريخ

عنوان المحاضرة /

التفسير المادي للتاريخ

.....

أ م د : نعمه بحر فياض

العام الدراسي ٢٠٢٥-٢٠٢٦

التفسير المادي للتاريخ

شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر في أوربا ظهور اتجاهات فلسفية عديدة، كانت تدور حول وجود الإجمال حول محورين رئيسين للفكر الفلسفي، هما: المثالية والمادية، وسبل القول إن المثالي مقابل للواقعي، وأن الفلسفة المادية هي نقيض للفلسفة المثالية، وأن تفسر ظواهر الطبيعة وكل شيء يراد تفسيره لابد من ارجاعه إلى خصائصه الروحية، في حين تسعى الفلسفة المادية إلى تفسير كل تلك الظواهر، بل حتى الظواهر النفسية منها بإرجاعها إلى طبيعة المادة وخصائصها، وكل الفلاسفة الذين يرون أن المادة هي العامل الأول ينتمون إلى معسكر الماديين، أما من يعتبرون العامل الأول هو الروح فهم مثاليون، ويعبر التناقض بين الفلسفة المادية والفلسفة المثالية عف حقيقة نزاع النظريات الفلسفية مع بعضها على مر العصور، وقد تأثرت فلسفة التاريخ في جانبها النظري وتفسيراته المتعددة لحركة التاريخ بين الاتجاهين المحوريين للفلسفة، إذ اتجهت فلسفة التاريخ في القرن الثامن عشر نحو التركيز على اعتماد العقل في التعامل مع التاريخ منهجاً، ونظراً تأملياً فلسفياً، وذلك تأثر بالاتجاهات الفكرية والفلسفة العامة التي سادت في ذلك القرن **الذي عرف بقرن الفلسفة دون منازع ، أو قرن العقل أو عصر العقل *(Age of Reason)*** ، **ويعد فولتير من أبرز فلاسفة القرن الثامن عشر وواضع مصطلح فلسفة التاريخ من رواد ذلك الاتجاه العقلي في تفسير التاريخ،** وهو الاتجاه الذي يعتمد العقل العلمي أو التجريبي في التعامل مع أحداث الماضي البشري بعيداً عن الخرافات والأساطير وغيبيات الكتاب المقدس التي كانت سائدة بين طبقات المجتمعات الاوربية قبل ذلك .

كان أتجاه التاريخ وفلسفته في القرن الثامن عشر نحو الاقتران بفكر التجرد من الغيبيات ومنها الإيمان بالأديان ويبتعد عن الارتباط بالعقل وتوجهاته الواقعية الملموسة كان السبب الذي أدى إلى ظهور أعظم مؤرخي العالم الذين فسروا التاريخ تفسيراً واقعياً، أذ انجب القرن الثامن عشر في جيل واحد من أعظ مؤرخي العالم وهم: **فولتير، وهيوم، وجيبون**، الذين يعدون من مؤسسي منهج فلسفي

حاولوا اعادة تفسير التاريخ بالغة غير لغة اللاهوت، وهؤلاء المؤرخون الثلاثة عملوا بالأجماع على فضح الخرافة، ورفض التفسيرات الخارقة، والتوحيد بين التقدم وتطور المعرفة والعادات والفنون.

ومع الاستمرار في بداية القرن التاسع عشر ذلك التوجه العقلي الواقعي ذو البعد المادي في تفسير التاريخ، فظهر ميل متزايد نحو التفسيرات التجريبية للتاريخ، التي تجعل الله متمثلا في صورة العناية الإلهية التي تصوره فيها التقاليد، وفي النصف الأول من القرف التاسع عشر شيدت أيضاً تبلور توجهات مثالية أثرت تأثيراً واضحاً في نظريات تفسير التاريخ، وكان ظهورها يعد تحدياً لتوجيهات تفسير التاريخ السابقة التي كانت تنطلق من دائرة المذاهب المادية الفلسفية، فتفسير هيغل للتاريخ كان يمثل ذروة انعكاس الفلسفة المثالية على عملية تفسير التاريخ، تلك الفلسفة التي "أحلت محل فكرة الرب التقليدية مفهوم المطلق الروحي .

كان الدافع الذي دفع الفيلسوف (بليخانوف) صاحب نظرية الواحدية المثالية، التي كانت تسيطر على الفلسفة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وظهر تأثيرها بشكل واضح كما تبين في فلسفة هيغل ، وفي تفسيره للتاريخ بشكل خاص، أما النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد انتصرت خلاله نظرية الواحدية المادية ممثلة وممتزجة بالعلم على توجهات الفلسفة الغربية، ولم يعد لها وجود مستقل منفصل عنه، وأن المذاهب المادية للفلسفة، التي طغت على الفكر الغربي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان لها انعكاس على عملية تفسير التاريخ، إذ ظهرت آنذاك تفسيرات نسبت حركة التاريخ إلى مجموع من فعل العوامل المادية ودفعها لتلك الحركة، وفي مقدمتها العوامش الاقتصادية، وكاف أبرز تلك التفسيرات تفسير **(ماركس، وانجلز)** اللذان عارضا فيها روية هيغل وتصوراته المثالية عن الروح المطلق ودوره في تفسير التاريخ، ووصفا تفسيرهما بأنه التصور المادي للتاريخ الذي يعتمد عمى الواقع الموجود في عال الناس والأشياء، وليس على المنطلقات المثالية التي تقوم بها نظرية العناية الإلهية أو الفلسفة الهيغلية ونظائرهما.

ومن جهة أخرى كان انتعاش الفكر الاقتصادي في أوربا، وظهور بعض المفكرين في مجال الاقتصاد بعد منتصف القرن الثامن عشر، والذي جاء ضمن سياق التحولات الكبرى التي كانت تشهدها القارة الاوربية في تلك المرحلة على كافة الأصعدة والمجالات ابتداء من عصر نهضتها، كان له أثره أيضاً في بلورة التفسير المادي الاقتصادي للتاريخ، إلى جانب تلك التأثيرات الفكرية والفلسفية التي تم الإشارة لها مسبقاً ، وفي واقع الحال فإن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي بدأت ملامحها بالظهور بشكل واضح بعد عام ١٧٥٠ لاسيما ان جذور عديدة ترتبط بمجمل التكوين الحضاري الأوربي الحديث، كان أهمها اكتشاف قارات العالم الجديد، وانهيار النظام الاجتماعي الاقطاعي الذي كان سائداً في في القارة الاوربية خلال القروف الوسطى، فضلا عن المكتسبات التي حصلت جراء حركة الكشوفات الجغرافية والثورة الصناعية، وقد انعكست تلك التغيرات ايجاباً على كافة القطعات الاقتصادية للبلدان الاوربية في مجال الصناعة والتجارة والزراعة وما رافقها من تغيرات كانت قد طرأت على طرق المواصلات والحياة الاجتماعية لتلبية متطلبات ذلك التطور ، والتي كانت السبب في أعادت تشكيل الطبقات الاجتماعية وجعلت من المجتمعات الأوربية مجتمعات رأسمالية، إن هذه التغيرات بما رفقها من نظم واستغلال للأيدي العاملة، ومن ثم التوسع في استعمال الآلة في الإنتاج التي حلت محل الايدي وقامت بسريح الكثير من العمال في المصانع ، وما نتج عنه من تعسف في استخدام العمال واجحاف بحقوقهم، وظهور النظام الرأسمالي بسلبياته التي من بينها حصر الثروات بأيدي طبقة محدودة من الناس متمثلة بالتجار والصناعيين.

كان ذلك التطور الذي شهده الميداني الاقتصادي قد ترك اثاراً كبيرة على حركة الإنسان ومسيرة المجتمعات البشرية وهو ما جعله يحتل مكان الصدارة في فكر الفلاسفة والمؤرخين وعلماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة، وكان دافيد ريكاردو (١٧٧٢ –١٨٢٣) من رواد أوائل الذين بحثوا في علم الاقتصاد السياسي، وتنبهوا إلى تأثيرات العوامل الاقتصادية في حركة المجتمع، وهو ما ورد عنه في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي ونظام الضرائب الذي اصدره عام ١٨١٧ ، ابتدع ريكاردو نظرية القيمة التي بناها على فرضيتين **الأولى: إن قيمة أي سلعة يحددها بشكل قاطع مقدار**

العمل اللازم لإنتاجها، والثانية: إن ناتج العمل الاجتماعي الكمي مقسم بين ثلاث طبقات: وهم مالكو الأرض، الذين يمثلون الريع والرأسماليون، الذين يمثلون الربح، وطبقة العمال، التي تمثل الأجور.

إن تلك الأسس الفلسفية والاقتصادية تلك التي أفرزتها مسيرة الفكر الغربي خلال تلك الحقبة مهدت لظهور التفسير المادي للتاريخ الذي يستند إلى الدوافع الاقتصادية وصراع الطبقات الاجتماعية، وقد ظهرت بدايات هذا التفسير من قبل كارل ماركس قبل نحو قرن من الزمان، إذ احتل التفسير الذي يعزي حركة التاريخ إلى دوافع مادية اقتصادية حيزاُ في فكر بعض الفلاسفة والمفكرين الغربيين منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وظهر في كتابات هؤلاء ومؤلفاتهم وكان في مقدمتهم **(بول هنري ليباخ ١٧٢٣- ١٧٨٩)** والذي يعد من أبرز الفلاسفة الماديين في القرف الثامن عشر، **(وسان سيمون ١٧٦٠ – ١٨٢٥)** مؤسس النظرية الاشتراكية في فرنسا، الذي كان يرى أن مراحل التاريخ تتوالى بفعل صراع الطبقات الاجتماعية، وما يتبعه من ظهور طبقات جديدة وتنظيمات سياسية وأيديولوجية تنسجم اجتماعياً واقتصادياً مع مصالح الطبقة السائدة، وكانت له آراء بشأن المجتمعات الأوربية منذ القروف الوسطى، وقد تضمنت أراءه دعوة للعمل من أجل صالح الأغلبية في المجتمع لاسيما الفقراء، وأن يكون العمل للجميع، وتوقع أن يأخذ المجتمع على عاتقه في المستقبل إدارة الإنتاج ويتخلى عن مهمة الحكم التي يضطلع بها، وقد أخذ كار ماركس تلك الأفكار كلها من سان سيمون إلا أنه انتقده لأنه لم يفي الدور التاريخي لطبقة البروليتاريا التي يرى كارل ماركس أنها ستبني المجتمع الجديد وتغيره بفعل الثورة وليس بالعلم والدعوة إلى التغيير فحسب.

كانت أفكار سان سيمون التي قامت عليها المادية التاريخية والفلسفة الماركسية عموماً، قد

تسربت أيضاً إلى بعض المؤرخين الليبراليين الفرنسيين المعاصرين لسان سيمون في مقدمتهم (تييري وغيز ومينيه) الذين تبنوها وطبقوها على أحداث تاريخية التي اصبح دورها مورداً آخر اشتقت منه الماركسية بعض أفكارها وتطبيقاتها العملية، **(فرانسوا غيزو ١٧٨٧-١٨٧٤)** كان يرى أن

طريقة تكوين أي مجتمع يمكن فهمها من خلال أوضاع الملكية السائدة فيه، فأصبحت تلك المقولة حجر الزاوية في التنظير لطبيعة العلاقة بين العمال وأرباب العمل التي قام عليها البيان الشيوعي الذي نشر من قبل كارل ماركس وأنجلز عام ١٨٤٨ ، أما المؤرخ فرنسوا مينيه ١٧٩٦ –١٨٨٤ الذي كاف يرى، في كتابه الذي أرخ فيه للثورة الفرنسية وأصدره بمجلدين عام ١٨٢٤ ، أن هذه الثورة ما هي إلا صراع بين الطبقات الاجتماعية دار بين العاملين المنتجين والطبقتين المستفيدين من ثمرات جهود العاملين، ويعني هذا أن كارل ماركس لم يكن أول من أرجع حركة التاريخ إلى صراع الطبقات، بعدما تبين لنا أن مينيه كان قد فسر حدوث الثورة الفرنسية بأنه صراع بين الطبقات الاجتماعية قبل إصدار البيان الشيوعي بنحو ربع قرن.